بناء القدرة البشرية: التعليم

شدّد الفصل الأول على أهمية اكتساب المعرفة بوصفها حجر زاوية في التنمية البشرية. ويركز هذا الفصل على بناء القدرات البشرية لاكتساب المعرفة في البلدان العربية من خلال التعليم. ويبين تقييم حالة التعليم، باستعمال مؤشرات من قبيل معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والإنفاق لكل فرد، أن البلدان العربية ككل قد حققت إنجازات ملموسة، ولكن التقييم يكشف أيضاً عن وجود مجالات هامة بحاجة لإحراز مزيد من التقدم فيها. إضافة إلى ذلك، يؤدي عدم الاتساق بين مخرجات النظام التعليمي من جهة، واحتياجات سوق العمل والتنمية من جهة أخرى إلى انعزال العالم العربي عن المعرفة والمعلومات والتقان العالمية في وقت أضحى فيه الإسراع في اكتساب المعرفة وتكوين المهارات الإنسانية المتقدمة شرطين مسبقين لإحراز التقدم. ولمعالجة هذه القضايا وقضايا أخرى تتعلق بنوعية التعليم يقدم هذا الفصل رؤية لإصلاح جذري للتعليم، تشتمل على توجيهات وسياسات استراتيجية وعلى مجالات محددة لنشر التعليم وتجويده.

حالة التعليم

خطت البلدان العربية خطوات واسعة في التعليم، خاصة منذ منتصف القرن العشرين. ومع ذلك، فإن الإنجاز التعليمي في البلدان العربية ككل، حتى بالمعايير التقليدية، لا يزال متواضعاً إذا ما قورن بالإنجازات في أماكن أخرى في العالم، حتى في البلدان النامية.

معرفة القراءة والكتابة

في حين أن التعليم تقدم بين النشء، صمدت الأمية أمام محاولات القضاء عليها، ولذلك، لا يزال الإنجاز التعليمي الشامل بين البالغين في البلدان العربية ضعيفاً في المتوسط، إلا أن البلدان العربية أحرزت تقدماً ملموساً في تحسين المعرفة بالقراءة والكتابة: فقد انخفض معدل الأمية بين البالغين من حوالي 60 في المائة في عام 1980 إلى حوالي 43 في المائة في منتصف التسعينيات[1]. ومع ذلك، فإن معدلات الأمية في العالم العربي لا تزال أعلى من المتوسط الدولي وحتى أعلى من متوسطها في البلدان النامية. فضلاً عن ذلك، فإن عدد الأميين لا يزال في ازدياد، إلى حد أن البلدان العربية تدخل القرن الحادي والعشرين مثقلة بعبء حوالي 60 مليون بالغ أمي، معظمهم من النساء (الشكل 4-1 والشكل 4-2).

والأهم من ذلك، أن معدلات الأمية بالنسبة للفئات الاجتماعية الضعيفة، مثل النساء والفقراء، أعلى نسبياً، خاصة في المناطق الريفية. فالبنات والفقراء، خاصة في المناطق الريفية، يعانون من حرمان أشد من التعليم، خاصة على المستويات العليا. بعبارة أخرى، فإن أنماط التباين في معرفة

الإطار 4-1

جبران - التعليم

لا يستطيع إنسان أن يكشف لك عن شيء إلا إذا كان غافيا في فجر معرفتك.

المعلم الذي يمشي في ظل المعبد بين مريديه لا يعطي من حكمته، بل من إيمانه ومحبته، فإن كان قد أوتي الحكمة حقا، فإنه لا يدعك تلج باب حكمته، بل يقودك إلى عتبة فكرك أنت.

والفلكي قد يحدثك عن إدراكه للفضاء، ولكنه لن يستطيع أن يمنحك هذا الإدراك.

والموسيقي قد ينشد لك اللحن الذي انتشر إيقاعه في أرجاء الفضاء، لكنه لن يستطيع أن يعيرك الأُذُن التي تلتقط الإيقاع، ولا الصوت الذي يردده.

جبران خليل جبران، كتاب النبي

الشكل 4-1

نسبة الأمية (٪)، البلدان العربية و مناطق مختارة، 1980 و1995

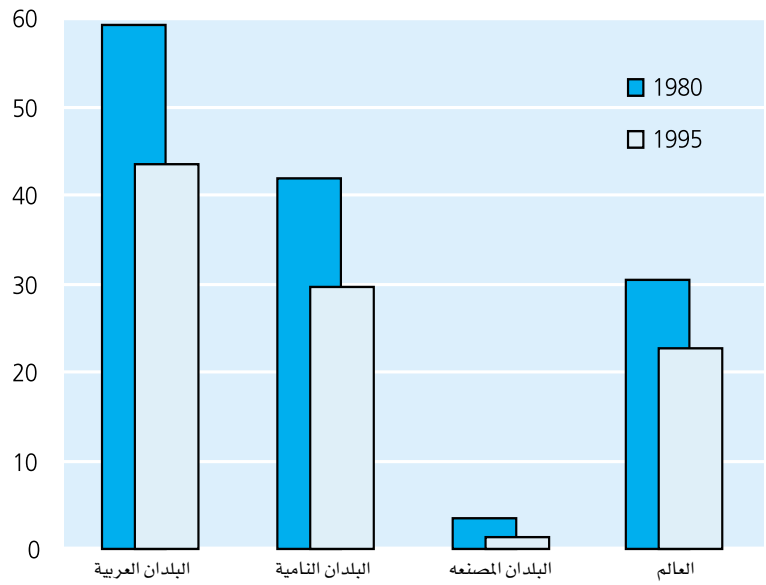

(1) البيانات في هذا الجزء مستقاة من كتب الإحصاءات السنوية التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) (1996 و 1998) والتي يشير البعض منها إلى تقديرات، نظراً لقصور إحصاءات التعليم في البلدان العربية.

الشكل 4-2

نسبة الأمية (٪) حسب النوع، في البلدان العربية ومناطق مختارة، 1995

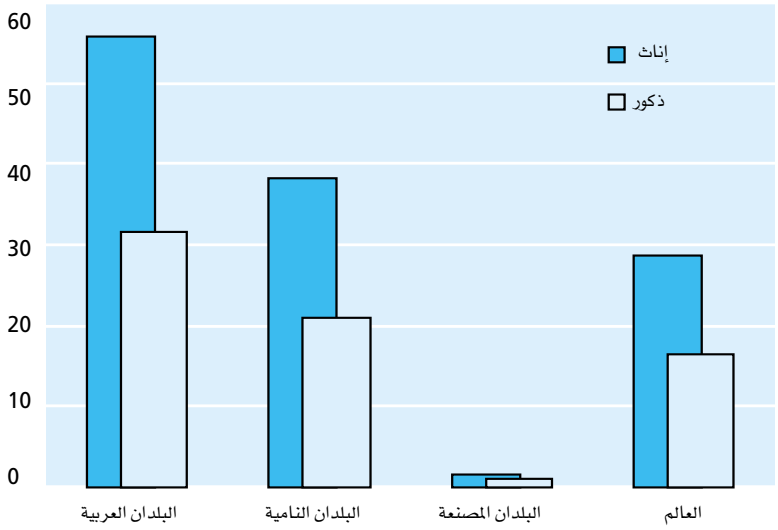

المصدر: اليونيسكو، الكتاب الإحصائي السنوي ، 1998

الشكل 4-3

معدلات الالتحاق الاجمالية (٪)، مستويات التعليم الثلاثة،البلدان العربية و تجمعات دولية، 1980 – 1995

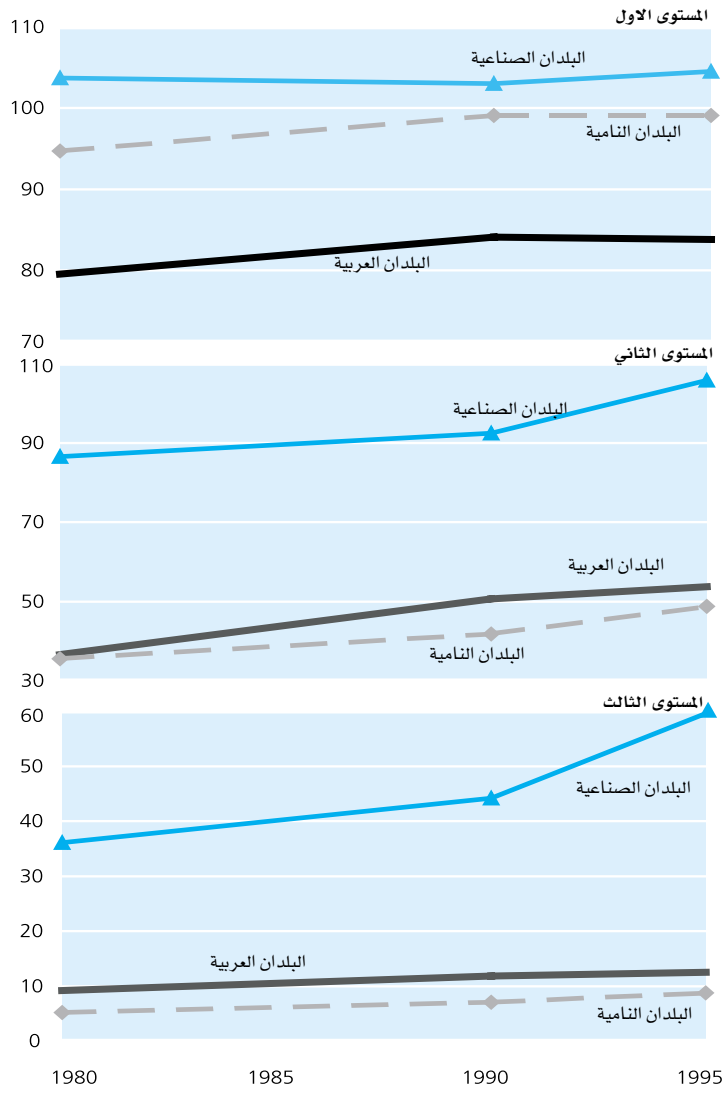

المصدر: اليونيسكو، الكتاب الإحصائي السنوي ، 1998,1996

القراءة والكتابة تماثل نفس أنماط التباين في الالتحاق بالتعليم الأساسي موزعة بحسب نوع الجنس والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة. ولذلك، فإن التباين في الالتحاق بالتعليم الأساسي يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في التحصيل العلمي موزعاً بحسب النوع والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة (في المناطق الريفية أو الحضرية). وينبغي ملاحظة أنه لا يتوقع أن تختفي الأمية بين الذكور في العالم العربي قبل نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وبين النساء حتى عام 2040.

التعليم قبل المدرسي

تؤكد البحوث العلمية باطراد على الأهمية القصوى لسنوات الطفولة المبكرة في تشكيل العقل البشري وتحديد مدى امكاناته المستقبلية ، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى التركيز على التعليم قبل المدرسي . إلا أن هذا مجال آخر تتخلف فيه البلدان العربية عن البلدان النامية.

وعلى الرغم من أن عدد الأطفال الذين التحقوا بالتعليم قبل المدرسي في البلدان العربية تضاعف في الفترة بين عام 1980 و عام 1995, الا أن عدد الملتحقين بهذا التعليم في عام 1995 لا يتجاوز 2,5 مليون طفل، وهذا العدد يشكل نسبة التحاق تقل عن متوسط الالتحاق في البلدان النامية. غير ان الأسوأ من هذا القصور هو انخفاض نصيب البلدان العربية من جملة أطفال البلدان النامية الملتحقين بالتعليم قبل المدرسي من 4،8 في المائة في عام 1980 إلى 4 في المائة في عام 1995). كذلك ما برحت نسبة البنات في هذه المرحلة التعليمية، على الرغم من زيادتها المطردة، تقل عن متوسطها في البلدان النامية (42 في المائة مقابل 47 في المائة في عام 1995).

الالتحاق بالتعليم النظامي

تحكي بيانات الالتحاق بمستويات التعليم الثلاثة[2] في البلدان العربية قصة تطور كمي مطرد . فقد ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بمستويات التعليم الثلاث من 31 مليون طالب في عام 1980 إلى ما يقارب 56 مليونا في عام 1995. إلا أن معدل زيادة الالتحاق في مستويات التعليم الثلاثة تباطأ أثناء التسعينيات بالمقارنة مع معدله في الثمانينيات (الشكل 4-3).

وتشير البيانات المتوافرة عن الالتحاق بالمدارس على المستوى الأول من التعليم النظامي أن العالم العربي قد قصر حتى الآن عن استيعاب الأفواج الجديدة من المواطنين العرب. ويزداد

(2) وفقاً للتعريف الدولي الموحد، يتكون المستوى التعليمي من 6 صفوف تعليمية.

الشكل 4-4

عدد طلبة التعليم العالي ، لكل 100 000 مواطن، في البلدان العربية وفي مجموعات عالمية مختارة، 1980 - 1985

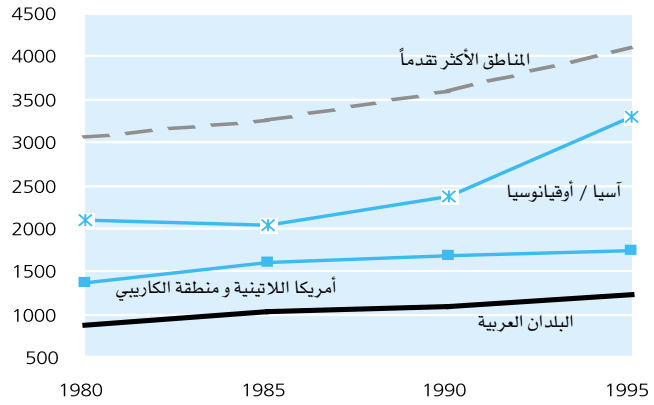

المصادر : اليونيسكو الكتاب الاحصائي السنوي ، 1996 - 1998

الشكل 4-5

نسب (٪) الالتحاق الاجمالية بالتعليم العالي للطالبات في البلدان العربية وفي مجموعات عالمية مختارة، 1980-1995

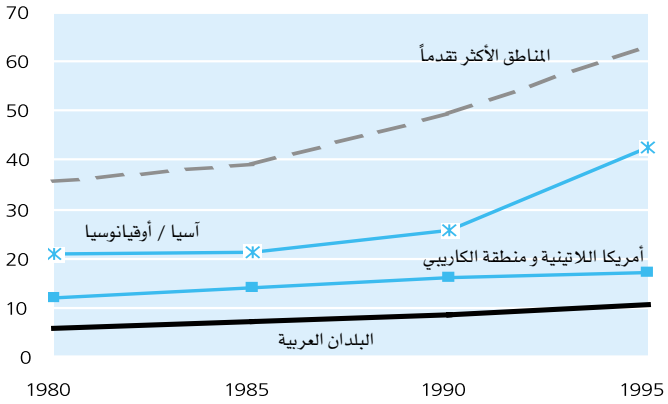

المصادر : اليونيسكو الكتاب الاحصائي السنوي ، 1996 - 1998

القصور في حالة البنات ، سواءً كانت المقارنة مع البلدان النامية أو مع العالم ككل.

وفي منتصف عقد التسعينيات تفوقت نسب الالتحاق في المستويين الثاني والثالث في البلدان العربية (54 في المائة و 13 في المائة على التوالي) على نظيرتها في البلدان النامية (49 في المائة و 9 في المائة على التوالي)، إلا أنها تقصر بشدة عن المستوى السائد في البلدان الصناعية (106 في المائة[3] و 60 في المائة على التوالي) بالنسبة لتلك الفترة. ولا يتوقع أن تصل نسب الالتحاق في البلدان العربية بمستويات التعليم الثلاثة إلى نسب الالتحاق التي حققتها البلدان الصناعية في منتصف عقد التسعينيات إلا بعد عام 2030.

على الرغم من التوسع العددي الكبير في التعليم في البلدان العربية، بما في ذلك تعليم الفتيات، فإن معدلات التحاق الإناث لا تزال أقل من معدلات التحاق الذكور، لا سيما على المستوى الثالث (التعليم العالي). وتتخلف البلدان العربية كثيراً عن مناطق العالم الأخرى في التحاق الفتيات في المستوى الثالث (الشكل 4-5).

الإنفاق على التعليم

تشير البيانات الى أن نسبة الزيادة في الإنفاق على التعليم في العالم العربي قد بدأت تتضاءل بعد عام 1985. فقد ازداد الإنفاق على التعليم، في الأسعار الجارية، من 18 بليون دولار أمريكي في عام 1980 إلى 28 بليون دولار أمريكي في عام 1995. إلا أن معدل الزيادة منذ عام 1985 كان أبطأ كثيراً مما كان عليه أثناء الفترة من عام 1980 إلى عام 1985، وهذا خلاف لما هو عليه الحال في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء

الشكل 4-6

الرقم القياسي لجملة الانفاق على التعليم بالاسعار الجارية في البلدان العربية و النامية و المصنعه ، 1980 - 1995

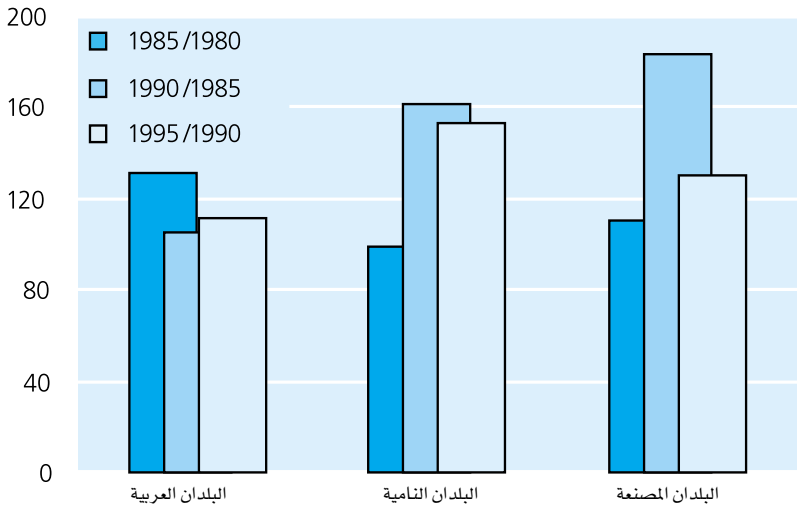

المصادر : اليونيسكو الكتاب الاحصائي السنوي ، 1996 - 1998

(الشكل 4-6). وعلى أساس مؤشر يعتريه شيء من القصور غالباً ما يستخدم في المقارنات الدولية - وهو الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج القومي - فإن البلدان العربية

الشكل 4-7

حصة الفرد من الإنفاق العام على التعليم (بالاسعار الجارية، بالدولار الامريكي)، للبلدان العربية ومناطق مختارة من العالم، 1980-1995.

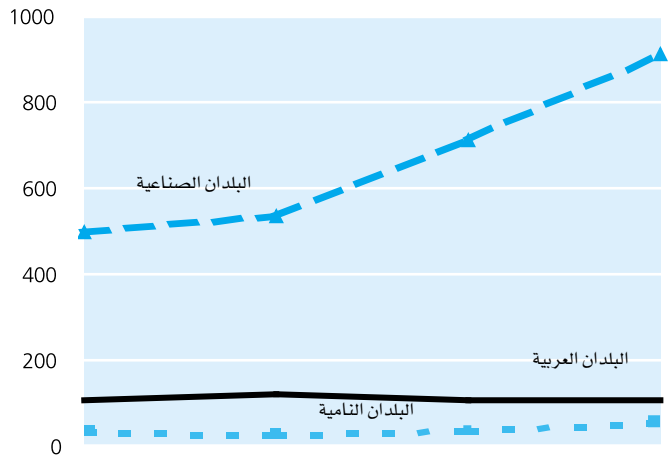

(3) يمكن أن يتجاوز معدل الالتحاق الإجمالي نسبة 100 في المائة.

الإطار 4-2

التعليم في لبنان

يعتبر نظام التعليم في لبنان أحد أكثر نظم التعليم تقدماً في المنطقة العربية من حيث جودته ومساواته بين الجنسين وقد جرى جسر الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالالتحاق بالمؤسسات التعليمية، أي أن التحاق الإناث أصبح أعلى قليلاً من التحاق الذكور في مرحلتي التعليم الإعدادية والثانوية. ومعدلات الأمية في لبنان أقل معدلات في المنطقة العربية.

وزيادة معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية وكبح الأمية إنجازان تحققا أثناء السنوات الـ 25 الماضية، التي كان لبنان أثناء معظمها في حالة حرب. وكانت هذه نتيجة شراكة غير معلنة بين قطاعي التعليم العام والخاص، ونتيجة لتصميم من جانب الأسر اللبنانية على تعليم أبنائها.

إلا أن بيئة التعليم في لبنان لا تزال تواجه مشكلة تدني الاتساق مع متطلبات سوق العمل. وإصلاح المناهج الدراسية، لا سيما إدخال مواضيع جديدة تتناول التعليم المدني والمواضيع الاجتماعية والفنية في مراحل مبكرة من التعليم، قد تكون خطوات مناسبة نحو معالجة هذه المشكلة.

المصدر: التقرير الوطني الذي أعد لتقرير التنمية الانسانية العربية 2002.

تتفوق على البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، وقد ارتفعت هذه النسبة بدرجة ملحوظة بين عام 1980 وعام 1985, ولكنها انخفضت بعد ذلك لتصل في عام 1995 الى أقل مما كانت عليه في عام 1985.

ولعل المؤشر الأفضل لأغراض هذا التحليل هو نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم . وقد ارتفع هذا المؤشر، بالأسعار الجارية على مدى الفترة من عام 1980 إلى عام 1985. إلا أن هذا الارتفاع أعقبه تدهور أثناء النصف الأخير من عقد الثمانينيات. ويبين الشكل (4-7) التباين في هذا المجال مع مجموعتين أخريين من البلدان، لا سيما البلدان الصناعية (التي كانت أصلاً تنفق مبالغ كبيرة على التعليم). وفي حين أن نصيب الفرد من الانفاق على التعليم في البلدان العربية كان أعلى من نظيره في البلدان النامية كمجموعة، فإن التفوق النسبي للبلدان العربية في هذا المجال تضاءل منذ منتصف عقد الثمانينيات. وبالمقارنة مع البلدان الصناعية، انخفض الإنفاق على التعليم لكل فرد في البلدان العربية من 20 في المائة مما كانت تنفقه البلدان الصناعية في عام 1980 إلى 10 في المائة من إنفاق البلدان الصناعية في منتصف التسعينيات. وقد حدث تباطؤ في معدل زيادة الإنفاق على التعليم في سياق الصعوبات التي واجهتها الاقتصادات الكلية لبلدان عربية عديدة بعد منتصف السبعينيات، وما ترتب على هذه المشكلات من تبني وتنفيذ برامج للتصحيح الهيكلي أحدثت ضغوطاً كبيرةً على الإنفاق، بما في ذلك معدلات زيادة الإنفاق على التعليم.

تغلب سمات أساسية ثلاث على ناتج التعليم في البلدان العربية: تدني التحصيل المعرفي، ضعف القدرات التحليلية والابتكارية، واطراد التدهور فيها.

العدالة والقدرة على تحمل التكاليف

يوجد خطر من انقسام نظم التعليم في البلدان العربية إلى قسمين لا يمت أحدهما للآخر بصلة: تعليم خاص مكلف جداً تتمتع به الأقلية الميسورة الحال، وتعليم حكومي سيئ النوعية للأغلبية - وحتى هذا الأخير قد يكون مكلفاً للفئة الأسوأ حالاً في ضوء سياسات استرداد التكاليف التي اعتمدتها بعض البلدان العربية في سياق برامج التصحيح الهيكلي، واستشراء ظاهرة الدروس الخصوصية التي أصبحت لا غنى عنها للحصول على علامات مرتفعة في الامتحانات العامة المؤهلة للالتحاق بالتعليم العالي، خاصة مساقاته المؤدية لمستقبل مهني وحياتي أفضل؛ وقد ترتب على ذلك أن كادت هذه المساقات الدراسية ان تكون حكرا على ابناء الفئات الميسورة الحال . وهكذا، بدأ التعليم يفقد دوره الهام بوصفه وسيلة للصعود الاجتماعي في البلدان العربية، وأوشك أن يصبح وسيلة لتكريس التكلس الاجتماعي من حيث أن الفقر يحكم على من يولد فيه أن يرثه .

الجودة

توجد دلائل عديدة على تناقص الكفاءة الداخلية للتعليم في العالم العربي، كما تتبدى في ارتفاع نسب الرسوب وإعادة الصفوف الدراسية الامر الذي يؤدي إلى إنفاق فترات زمنية أطول في مراحل التعليم المختلفة. إلا أن المشكلة الأخطر تكمن في مدى جودة التعليم. فعلى الرغم من قلة الدراسات المتوفرة، فإن الشكاوى المتعلقة بتردي نوعية التعليم في البلدان العربية كثيرة. وقد أكدت الدراسات القليلة المتوفرة على غلبة ثلاث سمات أساسية على ناتج التعليم في البلدان العربية: تدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية واطراد التدهور فيها.

ويقوم كذلك خلل جوهري بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى، ينعكس على ضعف انتاجية العمالة واختلال هيكل الاجور بما في ذلك وهن العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم في العالم العربي؛ وليس ادل على ذلك من تفشي البطالة بين المتعلمين، وتدهور الاجور الحقيقية للغالبية العظمى منهم .

ولعل أكثر جوانب أزمة التعليم في العالم العربي إثارة للقلق هي عدم قدرة التعليم على توفير متطلبات تنمية المجتمعات العربية. وهذا قد لا يعني فقط أن التعليم قد فقد قدرته على توفير مدخل للفقراء للصعود الاجتماعي ، بل إن البلدان العربية أيضاً أصبحت معزولة عن المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية. وإذا سمح للوضع الراهن أن يستمر، فإنه لا يمكن إلا أن تزداد الأزمة سوءاً - في وقت أصبح فيه الإسراع في اكتساب المعرفة وتكوين المهارات الإنسانية المتقدمة شرطين مسبقين لتحقيق التقدم. وإذا لم يجر عكس اتجاه التدهور المطرد في نوعية التعليم في البلدان العربية وتدني

قدرة النظم التعليمية على توفير متطلبات التنمية، فإن العواقب على التنمية الإنسانية والاقتصادية ستكون وخيمة. ولذلك، فإن اتخاذ إجراء شامل لإصلاح نظم التعليم مسألة ملحة. وترد أدناه رؤيا استراتيجية لهذا الإصلاح.

اصلاح التعليم [4]

يستهدف هذا الجزء تمكين الوطن العربي من بناء مجتمعات التعلم في أمصاره من خلال اعادة نظر جذرية في نسق التعليم في البلدان العربية . والافتراض الجوهري هنا هو أن التربية يمكن أن تكون قاطرة للتقدم وهي كذلك بالفعل في المجتمعات المتقدمة، وأصبحت كذلك في جميع البلدان التي نهضت في العالم المعاصر. وتزداد أهميتها في العالم الجديد الذي يتشكل الآن، عالم كثافة المعرفة. والسبب بسيط، فالفعل يبدأ في العقل، والتربية المؤدية لنهضة حق ترسي دعائم النقد والابداع، وهذان هما أساس التغيير والتطوير. ولهذا يقوم متصاعد خير بين التربية والتقدم: التربية الجيدة تؤسس إطراد التقدم عبر النقد المستمر للواقع وتغييره، والمجتمعات الناهضة لا تألو جهدا في دعم التربية وصولا لمعارج أرقى من التعليم - التعلم .

عشرة مبادىء

تتلاحم عشر مقولات *معيارية* تكون - مجتمعة- أساسا لبنيوية تربوية جديدة في الوطن العربي تلحق الامة العربية بالقرن الحادي والعشرين عبر التحول الى نمط ثقافي يكون محوره الانسان ، ومنه كقيمة عليا - يشتق رؤاه وتطبيقاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاخلاقية .

●مركزية الفرد في العملية التربوية ، دون ان يعني ذلك قلة الاهتمام بالجماعة أو غياب السلوك التعاوني . ويتفرع عن ذلك اعتماد فلسفة تربوية تقوم اساسا على احترام الكرامة الانسانية للفرد .

●المعرفة الحديثة هي بذاتها قوة . ويستدعي ذلك تربية الناشئة العربية على موقف عقلاني واضح من المشاكل الطبيعية والانسانية ويرتبط بذلك تربية القوة الناقدة عند الناس لكي يستطيعوا في ضوئها ، وبواسطتها ، أن يفكروا في بنى اجتماعية أفضل .

● دون المساس بالعقائد والقيم العليا ، التي يتعين أن تقدم الاساس الاخلاقي الحاكم للفعل الانساني ، ليس هناك ثوابت في الواقع *الاجتماعي* للانسان ، الامر الذي يوجب التقليل من الاعتقاد بعصمة المواريث الفكرية والاجتماعية من الخطأ أو القصور اذا مأ أثبت التحليل العلمي ذلك ويتفرع عن ذلك اعلاء قيمة الحوار الذي يمكن أن ينتهي بالاختلاف الخلاق بدلا من حتمية الاتفاق .

●تكمن القيمة الحقيقية لاي شيء في العمل الانساني المبدع . لذا يتعين ان نعيد النظر في بناء التعليم في الوطن العربي بشكل يؤكد أسبقية الابداع وكرامة العمل والانتاج .

●لا بديل عن اثارة روح التحدي في الانسان العربي وبناء قدرته على صنع مصيره من خلال الاستجابة الخلاقة لمحيطه الطبيعي والبشري .

● المجتمع الفاضل يجب ان يوفر لكل اطفاله فرصا تعليمية متكافئة وتستدعي النخبوية المتزايدة للتعليم خاصة في المراحل الاعلى ايلاء عناية خاصة لتمكين أبناء الفئات الاضعف اجتماعيا خاصة البنات من الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة بما يتناسب مع قدراتهم، وليس بما تحكم به امكانات أهليهن المالية او الاجتماعية ويقتضي الامر، في المراحل الاولى، نوعا من التمييز الايجابي لهذه الفئات من ابناء العرب شاملا منح الالتحاق وفرص تمويل التعليم من خلال الاقتراض ، واتاحة التغذية السليمة خاصة في المراحل الاولى من التعليم – والرعاية الصحية للمحتاجين من صغار العرب. ويجب أن تبدأ ممارسة المساواة التربوية قبل مجيء الاطفال الى المدرسة الابتدائية .

●تأسيس حق المتعلم في ان يُفهم ككيان انساني واحد تستهدف التربية نموه الجسدي والوجداني والاجتماعي والمعرفي في تكامل وانسجام .

●ان التربية يجب ان تساعد الاطفال والراشدين على تفهم افضل لثقافتهم الخاصة، الماضي منها والحاضر ولكن في نطاق مجتمع عالمي يعتبر في انفتاح الثقافات الخاصة على بعضها وحوارها مع بعضها وايجابية تعاملها مع غيرها هو الوسيلة الوحيدة لازدهار أي منها . وقد بات لازما القضاء على أحادية الرؤية في تفسير الاحداث والدوافع الانسانية الكامنة وراءها .

●لا بد أن تشتق غايات العمل التربوي من الرؤى الكونية لتربية القرن الحادي والعشرين. فيجب أن تصل التربية العرب بالعصر الذي سيعيشون فيه ، وهو عصر محكوم بمبادئ علمية ، مثل مبدأ النظام ومبدأ الطريقة السليمة التي تؤدي إلى فهم سياقات السبب والنتيجة في تحليل وقوع الظواهر الطبيعية والاجتماعية .

التربية المؤدية لنهضة حق ترسي دعائم النقد والإبداع. والمجتمع الفاضل يجب أن يوفر لكل أطفاله فرصاً تعليمية متكافئة.

(4) يقوم هذا القسم بالاساس على وثيقة رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي التي اعدت في اطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

● ان التربية يجب أن تقود الناشئة إلى التطلع إلى مستقبل يكتنفه عدم التأكد ، وتكون وظيفة التربية في عملية التطلع هذه مساعدة الناشئة على اكتساب المرونة لمواجهة هذا المستقبل، وفي الوقت ذاته المساعدة في عملية تشكيله .

ثلاثة توجهات استراتيجية

بناء رأس المال البشري راقي النوعية

يتبلور الطموح للنهضة في الوطن العربي ، في مجال بناء رأس المال البشري راقي النوعية ، في غايات ثلاث :

● النشر الكامل للتعليم الأساسي: مع إطالة مدته الإلزامية إلى عشر سنوات على الأقل ، وتوسعه نطاق التعليم بعد الأساسي باطراد .

● استحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار ، مستمر مدى الحياة ، فائق المرونة ودائب التطور، من اجل مكافحة فعالة للامية - بصنوفها - من ناحية ، واعمالا لمبدأ التعلم المستمر مدى الحياة لخريجي النظام التعليمي من ناحية أخرى .

● إيجاد وسائل داخل جميع مراحل التعليم تكفل ترقية نوعية التعليم ، بما يؤدي إلى تبلور مسار للحداثة والتميز والإبداع كمدخل للامساك بناصية المعرفة والتقانة الأحدث في المجتمعات العربية .

ولا مناص ، في ضوء المقترحات السابقة ، من أن توفر البلدان العربية موارد اضخم للتعليم وزيادة كفاءة استغلالها .

وربما أصبح من الضروري اقتضاء رسوم تعليم من ابناء القادرين (وليس مجرد اعفاء المتفوقين من غير القادرين) أو تشجيع الأفراد الموسرين، ومشروعات الأعمال ، على منح الهبات والوقفيات لمؤسسات التعليم (من خلال اعفاءات ضريبية مغرية) . والواقع أن لقطاع الأعمال بوجه خاص، مصلحة ذاتية في دعم التعليم لضمان توافر المهارات والكفاءات البشرية اللازمة لتحسين انتاجيته، وفي النهاية ، لتعظيم أرباحه ، يتعين أن تترجم في اهتمام اكبر بمختلف أنواع التعليم المختلفة ومساهمة أوسع في تمويله .

ويثار أن البلدان العربية، خاصة الأفقر منها، لا تطيق تكلفة النمط التعليمي السائد في البلدان المصنعة والقائم على الإنفاق الكبير . وهذا صحيح، وليس محبذا على الاطلاق مجرد تقليد النمط الغربي للتعليم . ولا جدال في أن مجرد اغراق ازمة التعليم بالموارد المالية لن يكفي لحلها . فالسياسات المناسبة ، والسياق العام المواتي ، لا يقلا أهمية عن حجم التمويل. ويمكن القول بأن التحدي المستقبلي الضخم الذي تواجهه البلدان العربية هو التوصل لحلول ابتكارية عربية تؤدي إلى تطوير نظام تعليمي بديل يمكن أن ينتج تعليما أكثر كفاءة وأرقى نوعية وبتكلفة مادية ملائمة.وهذا مجال رحب لاجتهاد المجتهدين.

لكن يتعين التنبه إلى أن التعليم الجيد خاصة في المراحل الأعلى هو تعليم مكلف . ولا ريب في أن رفع تحدي تطوير التعليم إلى المستوى القومي الذي سنناقش فيما يلي، يخفف كثيرا من قيد الموارد وهو اكثر إحكاما على المستوى القطري.

صياغة علاقة تضافر قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية

ليس من أمل يرجى من استمرار النظرة القطاعية التي تضيق من مجال الاهتمام بالتعليم وجهود تطويره . فالتعليم في نهاية المطاف ، هو جهد مجتمعي يقوم على تفاعل مختلف القوى النشطة في المجتمع ، ولا يقتصر على عمل وزارة أو اكثر . بعبارة أخرى ، يتعين أن يصبح التعليم هما للمجتمع كله. لمؤسسات الحكومة وأجهزة الدولة كافة ، وقطاع الأعمال والمجتمع المدني - خاصة على مستوى المجتمعات المحلية - متضافرين . وتزداد أهمية هذا التضافر في مؤسسات التعليم العالي .

أن التضافر المجتمعي الموصوف يضمن تواؤم نسق التعليم ، مدخلات وبنية ومخرجات ، مع حاجات تنمية الإنتاج وتقدم المجتمع . فبالإضافة إلى إيجاد حلول كفء لمشكلات تمويل التعليم مثلا ، يمكن الاعتماد على هذه الشراكة المجتمعية ، خاصة إذا قامت بفعالية، في مواجهة التأزم الهيكلي للعلاقة بين نسق التعليم وحاجات عالم العمل والإنتاج. ويستلزم الأمر زيادة كفاءة التخطيط والجهود التعاونية بين قطاعات المجتمع كافة (الدولة والقطاع الخاص والعمل الأهلي) للمواءمة بين نسقي التعليم والعمل .

الأمل في إصلاح التعليم ضيئل ما لم يتم تعزيز العلاقة بين المدارس والمجتمعات المحلية. ويتطلب ذلك أن تتعدد قنوات تفاعل المدرسة مع المجتمع المحلي بحيث لا تقتصر على الآباء. كذلك هناك ضرورة لفهم جانب الطلب على التعليم، من قبل الأسر والمشروعات، خاصة في سياق تعاظم دور آليات السوق والإقرار بأن الخطط والإصلاحات التي تتجاهله كثيرا ما تبوء بالفشل ، دون أن يعني ذلك التخلي عن دور التعليم كقاطرة لتأسيس التقدم في المجتمع .

الأمل في إصلاح التعليم ضيئل ما لم يتم تعزيز العلاقة بين المدارس والمجتمعات المحلية.

ويعني تنويع التعليم ، بين ما يعني ، إعادة النظر في إيقاع الحياة المدرسية ، بحيث تتلاءم مع واقع الحياة في مختلف المناطق ، وبحيث تفسح المجال للتعليم بعض الوقت أو للتناوب بين المدرسة والمشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وفق ظروف المجتمعات المحلية .

ولا بد من اللجوء إلى أنواع غير تقليدية من المدارس في منظور تنويع التعليم ، خاصة الأساسي، حتى يتحقق تعميمه ، مثل مدرسة الفصل الواحد والمعلم الوحيد . ولا شك أن انتشار مثل هذه المدارس يستجيب لحاجات نشر التعليم في المناطق النائية ، وستزداد الحاجة لها مع تركيز الجيوب الباقية من الحرمان من التعليم الأساسي في تجمعات سكانية قليلة العدد ، مسقرة أو رحل .

ويثار في سياق سياسات وبرامج التصحيح الهيكلي مسألة تشجيع القطاع الخاص على الدخول في ميدان التعليم . ولا ريب في أن تحسين تراكم رأس المال البشري يمكن أن يستفيد من وجود نظام تعليمي وطني وقوي ، غير حكومي لكن لا يستهدف الربح ، كمنافس للتعليم الحكومي، مع وجود ضمانات قوية للنوعية من خلال نظام محكم وصارم لضبط الجودة .

ولكن في ظل السياق المؤسسي الراهن ، يصعب أن يوفر حافز الربح أساسا للوفاء بحاجات الفئات الاجتماعية الضعيفة من التعليم ، وهي تضم غالبية العرب ، ويتوقع أن يزداد حرمانها منه إذا لم تقم الدولة بدورها في ضمان تعليم الفئات الاجتماعية الأضعف. وفي حال قيام مؤسسات ربحية تقدم الخدمة التعليمية ، يتعين أن تتولى أجهزة قوية تشترك فيها الدولة مع المجتمع لضبط التعليم الربحي وضمان جودته.

إقامة برنامج لتطوير التعليم على الصعيد العربي

من المتفق عليه أن التعاون العربي الفعال شرط جوهري للتنمية الجادة في الوطن العربي. ويصح هذا بشكل واضح في مجال تنمية رأس المال البشري عامة ، وفي حقل التعليم خاصة، نتيجة لتفاوت الإمكانات البشرية بين الأقطار العربية بشدة ، بحيث يصعب على أي قطر عربي ، منفردا، تحقيق إنجاز ملموس في نشر التعليم وترقية نوعيته . وقد ترتب على هذه الحقيقة قيام تعاون عربي كبير في مجال التعليم لعدة عقود . وان كانت نتيجة هذا التعاون حتى الآن اقل بكثير من المرغوب . وتفرض التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها الوطن العربي تضافرا وثيقا في الجهود العربية لبناء القدرات البشرية والتقانية . وتجدر الإشارة، نهاية، إلى أن التعاون العربي في مجال التعليم يمكن أن يكون عامل صهر اجتماعي يساعد على قيام أشكال اكثر رقيا من التعاون العربي في المستقبل .

أن بناء رأس المال البشري راقي النوعية هو تحدي المستقبل في البلدان العربية مجتمعة . ولم يعد التطور في السياق القطري المنفرد ، في هذا الميدان في عموم الوطن العربي كافيا . لقد حقق التطور القطري ما يمكن تحقيقه من توسع كبير في الانتشار الكمي للتعليم الأساسي، خاصة في البلدان العربية الأغنى محدودة السكان . بينما يبقى تحدي الكم كبيرا في البلدان العربية الفقيرة ، وخاصة في المراحل الأعلى . ويلاحظ أن القضاء على الجيوب الأخيرة للاستبعاد من التعليم اصعب من الإنجازات الأولى في نشر التعليم . وتشكل البيئات الرعوية والصحراوية تحديا خاصا في هذا الميدان . كذلك أتى التطور السابق بمشكلات تدني النوعية التي تعاني منها البلدان العربية الغنية والفقيرة على حد سواء. وتمثل ترقية النوعية تحديا أكبر من نشر التعليم ، ولكنه تحد من نوع مختلف .

وبهذا أضحت هناك حاجة ماسة لقيام برنامج عمل قصدي لتطوير التعليم في البلدان العربية ، يقوم على أساس برامج قطرية ولكن في إطار تعاون عربي فعال .

لقد بات تطوير التعليم في مجمل البلدان العربية ، بما يسهم في تفادي كارثة الانعزال عن المشاركة الفاعلة في عالم القرن الواحد والعشرين، يتطلب قيام سلطة تعليمية فوق قطرية وفعالة على الصعيد العربي . وبقدر ما تقترب الدول العربية من بناء هذه السلطة بقدر ما سيكتب لها أن تقيل مجتمعاتها من أزمتها التنموية الحالية ، وان تشارك، من موضع قدرة ، في صنع العالم الجديد. وليس بكثير على سبيل المثال أن يصبح تطوير التعليم في الوطن لعربي بندا جوهريا، ودائما على جدول أعمال مؤتمرات القمة العربية . وما زال المجال بعد فسيحا لإنشاء مؤسسات قومية ، حكومية وأهلية، ولتدعيم المؤسسات القائمة في ميدان التعليم؛ ولتوجيه مؤسسات تنموية أخرى قائمة لان تهتم - جديا - بتطوير التعليم . فالميدان رحب، والتحدي هائل.

ولعل التعليم العالي من أهم مجالات التعاون العربي في ميدان التعليم ، مما يوجب ايلاؤه عناية خاصة. فالحاجة إلى تعاون عربي فعال في التعليم العالي، والعائد المتوقع عليه، أعلى ما يمكن. والمجالات المرشحة بجدارة كأولويات للتعاون العربي في التعليم العالي هي: الدراسات العليا ، والبحث، والنشر . كما أن من شأن إقامة شبكات إفتراضية بين مؤسسات التعليم العربية باستخدام تقانات المعلومات والاتصالات وشبكات معرفة بين الباحثين أن تكون وسيلة فعالة لبناء هذا التعاون.

في ظل السياق المؤسسي الراهن ، يصعب أن يوفر حافز الربح أساسا للوفاء بحاجات الفئات الاجتماعية الضعيفة من التعليم ، وهي تضم غالبية العرب ، ويتوقع أن يزداد حرمانها منه إذا لم تقم الدولة بدورها في ضمان تعليم الفئات الاجتماعية الأضعف.

ويقتضي تفعيل التعاون العربي تغليب البعد القومي على الاتجاه التنافسي - القطري في التعليم العالي العربي. ولا شك في أن التطور الهائل في تقانات المعلومات والاتصال يمكن أن يساهم في تمتين ذلك التعاون .

غير أن قائمة مجالات التعاون العربي في ميدان التعليم طويلة ويمكن أن نذكر منها، إضافة للتعليم العالي ، المناهج المدرسية وتدريب المعلمين ، التي يترتب فيها على وحدة اللغة ميزة لا تبارى ، ويمكن لبعض هذه المجالات أن تتيح حوافز مغرية للقطاع الخاص نتيجة لاتساع السوق كما في حالة الكتب المدرسية مثلا مع ملاحظة أن حجم السوق يتوقف على مدى التعاون في مجال المناهج.

وبديهي أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مرشحة للقيام بدور قيادي في البنية المؤسسية لبرنامج عربي لتطوير التعليم في الوطن العربي عامة ، وان الوفاء بهذا الدور يتطلب إعادة بناء المنظمة لتصبح أوفر فاعلية. غير أنه من الضروري تعبئة طاقات مؤسسات عربية أخرى في هذا المضمار ، لا سيما صناديق التنمية العربية . وما زال المجال واسعا لقيام منظمات أهلية عربية تتوفر على النهوض بالتعليم والتعلم في الوطن العربي .

سياسات نشر التعليم و تجويده

تقوم حاجة لتجديد كامل ومتكامل لبنية التعليم ومحتواه وأدواته يحمل في ثنايا بنيته بذور تجدده دوما ، بما يفجر لدى أبنائه الطاقات المبدعة القادرة على إنتاج مجتمع جديد حيوي ومقتدر، يقوم على السياسات السبع التالية :

- ***التعلم الذاتي أو تعلم التعلم*** : ويعني التعلم الذاتي أشياء كثيرة، على رأسها التركيز على أدوات التعلم. وتتضمن هذه الادوات في حالة التعليم الأساسي : القراءة والكتابة والتعبير الشفهي والحساب وحل المشكلات، والمعارف العلمية والاجتماعية الضرورية، وتكوين الدوافع والمضامين الأساسية للتعلم كالمهارات اليدوية والتقنية، والقيم والاتجاهات الملائمة للعمل والإنتاج، والقدرة على البحث الذاتي عن المعرفة. بحيث يهدف التعلم الذاتي في خاتمة المطاف إلى تزويد المتعلم بالمعارف والقدرات والمواقف والاتجاهات التي تمكنه من أن يعلم نفسه طوال الحياة، ومن أن يجدد تكوينه دوما وأبدا.

- ***تنويع التعليم وتجديد إطاره*** : ويعني ذلك أمورا كثيرة منها توفير فرص التعليم لجميع فئات العمر، وفتح باب التعليم النظامي لمختلف الأعمار على صور وأشكال مختلفة ، وإفساح المجال لتعليم العاملين في مواقع الإنتاج عن طريق الدراسة بعض الوقت ، وعن طريق مراكز تعليم وتدريب داخل مواقع الإنتاج نفسها، وتعليم بعض الوقت للطلاب العاملين. ولكي يتحقق ذلك لا بد من اعتماد التوجيه أو الإرشاد التعليمي بجدية وكفاءة، فالنظام المدرسي في معظم البلدان حاليا يصطفي ولا يوجه.

- ***استغلال التقانات التربوية الحديثة ووسائل الاتصال والإعلام المتطورة*** : فلهذه التقانات دورها الهام في التعليم النظامي ، كما أن لها دورا واسعا في التعليم غير النظامي والتعليم العرضي.

ومن شأن استغلال تقانات التعليم الحديثة أن يقود إلى تزويد المتعلم بأدوات قوية قادرة تساعده على أن يكون معلم نفسه، وأن يساعد على إقبال الطلاب على التعلم ومحبتهم له وتفتيح طاقاتهم ومواهبهم من خلال ذلك. وللتقانات التربوية دور مهم في التعليم غير النظامي. وتفتح القنوات الفضائية العربية المتعددة المتاحة حاليا ، إن احسن استغلالها ، الباب واسعا للمساهمة في نشر التعليم من بعد.

- ***التقويم المستمر للتعليم***: أن تجديد التربية تجديدا يستجيب لحاجات نمو المتعلم والمجتمع ومستلزمات التنمية الشاملة يستلزم تقويم حصيلة التجديد. فلا بد من قياس مدى نجاح العمل التربوي. ومثل هذا التقويم هو بدوره منطلق لتجديد محدث، فالتجديد يستلزم التقويم، والتقويم بدوره منطلق للتجديد وللتجويد.

ويعنينا بوجه خاص تقويم ما اكتسبه الطلاب من حياتهم التعليمية (ولا سيما في مرحلة التعليم الأساسي) وتقويم مدى تحقيق التعليم للأهداف المرسومة، خاصة من خلال دراسات تتبعية، من أجل معرفة مدى ملاءمة ما اكتسبه الطلاب لحاجات تنمية الفرد والمجتمع. ويجب العناية بوجه خاص بالمفاهيم والأساليب الأحدث لتقويم التحصيل التعليمي مثل التقويم متعدد الأبعاد والتقويم الذاتي وغيرها.

- ***المعلم هو محور العمل التجديدي***: تضفي السياسات السابق طرحها على دور المعلم أهمية متزايدة وشأنا اكبر. فهي تنطوي على تغيير جوهري في أدوار المعلم الوظيفية، يتحول معها إلى مرشد إلى مصادر المعرفة والتعلم، ومنسق لعمليات التعلم، ومصحح لأخطاء التعلم، ومقوم لنتائج التعلم، وموجه إلى ما يناسب قدرات كل متعلم وميوله. وينبغي إعداد المعلم وتدريبه في إطار التغير الجذري الذي يجب أن يتم في بنية التعليم ومناهجه وطرائقه ، وفي أهدافه الأساسية، ولا سيما فيما يتصل بتمرس المعلم بأساليب التعلم الذاتي،

من شأن استغلال تقانات التعليم الحديثة أن يقود إلى تزويد المتعلم بأدوات قوية قادرة، تساعدُهُ على أن يكون معلم نفسه.

وبالتعليم عن طريق فريق من المعلمين، وبأساليب التعاون مع الآباء ومع المجتمع المحلي، وتدريبه على الوسائل الجديدة في تقويم الطلاب، وعلى التوجيه التربوي وبربط التعليم الأساسي بحاجات المجتمع وبمواقع العمل. وهذا يستلزم معلما من طراز جديد، وإعدادا للمعلم ملائما للأهداف المحدثة، وتدريبا مستمرا له على الجدائد التربوية المتطورة.

وتمس الحاجة إلى تحسين البنية المهنية للتعليم من خلال إنشاء وتدعيم الروابط والجمعيات المهنية التي تؤسس أخلاقيات المهنة، وتقوم على تطوير المعلمين مهنيا، وحماية مصالحهم، وتساهم بصورة فعالة في تطوير التعليم عامة، وتكوين المعلمين خاصة. ويتضمن ذلك إدخال نظام رتب المعلمين على أن تناظر كل رتبة مستوى واضحا من المسؤولية والاستقلالية والمكافأة - المادية والمعنوية. ومن المناسب إقامة نظم لاعتماد برامج تكوين المعلمين والترخيص بمزاولة المهنة كما هو الحال في المهن الراقية، على أن يبنى الاعتماد على مجموعة من المعايير التي توجد لها محكات واضحة للتحقق، وأن يتم الاتفاق على هذه المعايير والمحكات بين أطراف العملية: الحكومات، والجامعات أو كليات التربية، ومنظمات المعلمين. ويمكن أيضا إدخال نظام التجديد الدوري للترخيص، بعد اجتياز برامج تدريب إذا اقتضى الأمر.

- ***إدارة "تطوير" لا إدارة "تسيير"***: لا غنى عن إدارة تربوية مجددة وقادرة على قيادة عملية التجديد. ويتطلب ذلك اعتماد اللامركزية في الإدارة بتوسيع سلطات الإدارة في المناطق، وإفساح قدر واسع من الحرية التربوية للإدارة، واطلاعها دوما على جدائد التربية، والعناية بوجه خاص بتدريبها على الوسائل التي ينبغي أن تلجأ إليها من أجل تنمية روح التضامن والعمل المشترك والعمل في فريق، ومن أجل تعميق مفاهيم الديمقراطية والمواطنة، وربط التعليم بالعمل ومواقع العمل، والتربية الدائمة المستمرة، ومن أجل خدمة المجتمع المحلي.

ويتعين أن تتدعم ديمقراطية الإدارة التعليمية ولا مركزيتها بحيث يظهر الاتجاه العكسي في العلاقة بين المدرسة والإدارة التعليمية - التي تتسم حاليا بمركزية مفرطة - بحيث تتحول المدارس إلى محدد لهوية النسق التعليمي - ومشارك فاعل في التطوير التعليمي - من ناحية، ويتنامى دور المجتمع المحلي في تشكيل المدرسة وتسييرها، من ناحية أخرى.

- ***المشاركة الفاعلة لمختلف الفئات الاجتماعية في التعليم***، خاصة الأساسي بحيث تمتد مشاركة الأسر والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية إلى صنع السياسات والتمويل والأشراف. وتضمن هذه السياسة، على وجه الخصوص إفساح مجال أوسع للتعليم الأهلي (غير الحكومي وغير الهادف للربح) مع مراقبته لضمان النوعية.

مجالات نشر التعليم وتجويده

يترجم الجزء الحالي السياسات المقدمة، في سياق التوجهات الاستراتيجية، بقدر من التفصيل، في مجالات منتقاة ذات أهمية خاصة لنشر التعليم وتجويده: تعليم الكبار ، والتعليم قبل المدرسي ، وذوي الاحتياجات الخاصة لا سيما الموهوبين، والتعليم الفني والمهني، والتعليم العالي ، ورعاية المواهب في مرحلة الطفولة المبكرة .

تعليم الكبار

احد الوظائف المهمة لتعليم الكبار هو تحسين قدرات ومهارات الخريجين من شتى مراحل التعليم. وإحدى مهامه الرئيسية هي التطوير المستمر لقدرات ومهارات خريجي برامج محو الأمية ، بما يوفر مقومات عدم الارتداد إلى الأمية. وتعليم الكبار واحد من متطلبات المجتمع العصري ولكنه لم يعط حتى الآن الاهتمام الذي يستحقه .

وقد صار ضروريا تعريف مراحل متتالية لتعليم الكبار بما يضع البلدان العربية في مواجهة جادة لعملية التعليم المستمر، الذي يؤمل أن يقوم، بشكل متزايد، على مبدأ التعلم الذاتي. ويمثل هذا التصور صياغة تتسق مع مقتضيات العصر لمفهوم تعليم الكبار. وتنطوي ضرورة مسايرة العصر على حتمية أن يتطور محتوى كل من المراحل المتتالية لتعليم الكبار مع تسارع الانفجار المعرفي الذي لم يعد أهم سمات العصر الحالي .

ويتعين تخصيص موارد مجتمعية اكبر، لا تقتصر على المال، وإنما تمتد لتعبئة الطاقات المجتمعية كافة (مثل شباب التعليم العالي) للقضاء على الأمية ولتعليم الكبار.

ويلاحظ انه ستبقى الحاجة لأعداد كبيرة من المعلمين وكوادر الأشراف والتوجيه المؤهلين في مجال تعليم الكبار، بل ستزداد في المستقبل إذا ما اخذنا تحدي تعليم الكبار بالجدية الواجبة.ولذلك فان التطوير الحق للبنية المهنية لتعليم الكبار، كجناح أساسي للتعلم في المجتمع، يتطلب تخليق مكون لتعليم الكبار يتكامل عضويا في المنظومة العربية لإعداد المعلمين وفي الهيكل المهني للمعلمين.

التعليم قبل المدرسي

إن تنمية قدرات الطفل عملية متعددة الأبعاد ،

إن تطوير التعليم يتطلب معلماً من طراز جديد، وإعداداً للمعلم ملائماً للأهداف المحدثة، وتدريباً مستمراً له على الجدائد التربوية المتطورة.

شاملة ومستمرة، تتم عبر التواصل والتفاعل مع ظواهر الطبيعة والمجتمع . وتتوقف قدرة الطفل على التعلم لدرجة كبيرة على سن التحاقه بالتعليم قبل المدرسي، وعدد السنوات التي قضاها به ، ونوعية خبرة التعلم فيه . مع ذلك لم يحظ التعليم قبل المدرسي حديثا باهتمام الحكومات العربية، وقلما يأخذ مكانته داخل السلم التعليمي .

ولكي تقوم بدورها على اكمل وجه يتعين إلا تكون روضة الاطفال مدرسة ابتدائية مصغرة ذات صفوف ومقررات ، وانما يجب أن تكون بيئة متكاملة ومؤسسة انتقالية توفر للطفل مجالا للعب والتعلم والنماء الجسدي وتنمية الحواس والتكيف مع الجماعة ، وتبرز قدراته الفكرية والعاطفية والاجتماعية.

كذلك أكدت التجارب العالمية والقطرية على أن توعية الآباء وإدماجهم في تحديد البرامج التعليمية، يساهم في تشجيعهم على تحسين التواصل مع الاطفال وتقوية وعيهم بالاحتياجات المتعددة للطفل، ويزودهم بمهارات جديدة ونماذج تربوية أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تفاعل أنجع بين الأسرة ورياض الاطفال والمدرسة فيما بعد.

وتجدر الإشارة إلى الدور الحاسم الذي تقوم به وسائل الإعلام الحديثة، واسعة الانتشار،خاصة التلفاز، في تشكيل عقول الاطفال ووجدانهم، الأمر الذي يكتسي خطورة واضحة مع تهافت المادة المذاعة في أحيان كثيرة، وفي سياق قلة انتشار التعليم قبل المدرسي.

ذوو الاحتياجات الخاصة

لا بد أن تلتفت المجتمعات العربية إلى أفرادها جميعا، وتوفر لهم فرص النمو والمشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية، كلٌ وفق قدراته وإمكاناته. إن هذا لحق إنساني أساس.

وعلى حين تقوم الحاجة لتحسين جوهري في تعلم ذوي الحاجات الخاصة بوجه عام بما في ذلك متحدي الإعاقة، بات مطلوبا التركيز على تعليم المتفوقين، الذين يلعبون دورا مهما في مجال الإبداع الضروري للتقدم في عصر المعرفة والتقانة. إلا انه يتعين التأكيد على أن المقصود ليس التركيز على تعليم نخبة المتفوقين مع عدم الاهتمام بكل من عداهم. فالإبداع سمة مجتمعية. وغاية التعليم المنشود في الوطن العربي هي تفجير أقصى الطاقة الإبداعية الممكنة في الأفراد جميعا. غير أن فئة المتفوقين تبقى طاقة هائلة محتملة، يتعين على نسق التعليم أن يساهم بقسط جوهري في إطلاقها وتوجيهها خدمة لنهضة الأمة.

التعليم الفني والمهني هو اكثر أنماط التعليم التصاقا بمَواطِن الإنتاج. وحجبها عنه، أو عزله عنها، ينطوي على ضرر بالغ.

التعليم الفني والمهني

التعليم الفني والمهني هو اكثر أنماط التعليم التصاقا بمواطن الإنتاج. وحجبها عنه، أو عزله عنها، ينطوي على ضرر بالغ. ومشكلة التعليم الفني والمهني الجوهرية في المنطقة العربية انه ظل فترة طويلة بعيدا عن مواطن الإنتاج. ونتيجة لذلك يعيش التعليم الفني والمهني ، وينتهي غريبا عن الإنتاج وفنونه .

وقد اصبح التأهيل لمعظم المهن يتطلب مستوى تعليميا مرتفعا بالمقارنة مع الماضي، ويستلزم وقتا أطول من التعليم العام قبل التخصص المهني. وعلى حين تناقصت الحاجة إلى المهارات اليدوية التقليدية بشدة في معظم المهن، يزداد الطلب بسرعة على المهارات الاجتماعية والاتصالية والعقلية. ولذلك يكون التعليم الفني والمهني مجديا إذا كان مفتوح القنوات، متصل الحلقات، مستمرا، لا يتوقف مداه عند حد معين.

كذلك صار مطلوبا أن تتوافر السمات الاتية في خريجي التعليم الفني والمهني: امتلاك مهارات أساسية عديدة قابلة للتحول إلى حقول مهنية متعددة، والقدرة على استغلال المهارات في مجالات جديدة والفاعلية الذاتية، بمعنى القدرة على المبادأة والتصرف في مواقف غير معتادة بدلا من مجرد امتلاك المهارات الخاصة بمهنة معينة أو مجموعة من المجالات المهنية .

ويجب أن تعتمد معايير التعليم الفني والتدريب المهني، بالدرجة الأولى، على رؤى مؤسسات الإنتاج. فهناك حاجة إلى ربط التعليم الفني والمهني بسوق العمل وجهد التنمية، الأمر الذي يستلزم على الدوام مراجعة مدى جودة التعلم الذي يتم داخل مؤسسات التعليم الفني والمهني. كما أن هناك ضرورة مستمرة لاختبار المعايير المتبعة في تحديد المهارات والمعارف المطلوبة في ضوء الواقع، بحيث يشارك في هذا الاختبار المؤسسات الإنتاجية وأجهزة الاعتماد التعليمي والمهني المتخصصة والجمعيات المهنية.

التعليم العالي

هناك أربع سياسات أساسية صار ملحا أن تتضافر في عملية جادة لإصلاح جذري للتعليم العالي ، يتعين أن تبدأ دون إبطاء.

- استمرار مسؤولية الدولة مع تحرير التعليم العالي من سيطرة الحكومة ومن حافز الربح غير المضبوط مجتمعيا، سويا. غير أن مسؤولية الدولة عن التعليم العالي لا تعني أن تكون مؤسسات التعليم

العالي حكومية. والنموذج المطروح هو أن تقوم على مؤسسات التعليم العالي مجالس إدارة مستقلة رباعية التمثيل (الدولة، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني، والأكاديميون). ويتكامل مع المطلب السابق ضبط حافز الربح في ميدان التعليم العالي، تحقيقا للمصلحة العامة، وتشجيع قيام مؤسسات التعليم العالي الأهلية غير الهادفة للربح.

وتعني مسؤولية الدولة عن التعليم العالي القيام، بكفاءة، بوظائف ثلاث: زيادة التمويل الحكومي والمجتمعي للتعليم العالي. والعمل على رفع كفاءة استغلال موارد مؤسسات التعليم العالي وتعظيم العائد المعرفي والمجتمعي عليها، من خلال تقنين المحاسبة الجادة لمؤسسات التعليم العالي، خاصة فيما يتصل بالمال العام، واقامة نظم اعتماد جدية لبرامج التعليم العالي، وتطبيقها بصرامة، لضمان النوعية في جميع مؤسسات التعليم العالي.

- نشر التعليم العالي: ما زال البون شاسعا بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة في انتشار التعليم العالي، الأمر الذي يبين فساد القول بتقليل الإنفاق على التعليم العالي لمصلحة التعليم الأساسي من ناحية ، ويؤكد حاجة النهضة في الوطن العربي لنشر مؤسسات التعليم العالي في ربوعه ، من ناحية أخرى.

إلا انه من الضروري مراعاة اعتبارين مهمين في نشر التعليم العالي. الأول تلافي أخطاء التوسع غير المحسوب، خاصة في مؤسسات قائمة، والذي ارتبط في الماضي بتدن ضخم في النوعية. والثاني، التصميم على تميز مؤسسات التعليم العالي، القائمة منها والمستحدثة، بالنوعية الراقية والتنوع والمرونة، والتركيز على المجالات المعرفية والأشكال التنظيمية المطلوبة للتقدم العلمي والتقاني.

- أحداث هزة شديدة لمؤسسات التعليم العالي القائمة بهدف تحسين النوعية مع عدم السماح بمؤسسات جديدة، عامة أو خاصة، إلا بضمان مستوى نوعية أرقى جوهريا من السائد. وبالنسبة لمؤسسات التعليم العالي القائمة على وجه الخصوص تقوم ضرورة ملحة للقيام بالمهام التالية في سياق خطة متكاملة الأبعاد: تحسين دخول أعضاء هيئات التدريس، وتحسين الإمكانات وتجهيزات التدريس والبحث، بالمقارنة بعدد الطلاب ، ووضع برامج فعالة لترقية قدرات هيئات التدريس من خلال اعتماد برامج للتدريب الجاد، والبحث والتدارس، في الداخل والخارج ، خاصة في مرحلة التهيئة للالتحاق بهيئات التدريس، وتأسيس مبدأ التنافس كعنصر جوهري ومستمر، في شغل مناصب هيئات التدريس، وقصر التعيين الدائم على الأساتذة المتميزين، وإنشاء مراتب أرقى من الاستاذية ودعم المنظمات المهنية العلمية للأكاديميين والباحثين. وتقتضي ترقية نوعية التعليم العالي إعادة النظر في هياكل وبرامج مؤسسات التعليم العالي القائمة ، بما يؤدي لتفادي التكرار النمطي في نسق التعليم العالي ككل، والتحول نحو نمط مرن من التعليم العالي، المواكب لاحتياجات التنمية بالتعاون مع مؤسسات الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني .

ما زال البون شاسعا بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة في انتشار التعليم العالي، الأمر الذي يبين فساد القول بتقليل الإنفاق على التعليم العالي لمصلحة التعليم الأساسي.

وهناك في النهاية حاجة لتغيير أساليب القبول بمؤسسات التعليم العالي، بتخليصها من الاعتماد الوحيد على الدرجات في الامتحانات العامة، وإدخال نظام اختبارات القبول التي تجريها مؤسسات التعليم العالي ، كل حسب احتياجات التعلم بها - الأمر الذي يمكن أيضا أن يساهم في حل مشكلة الدروس الخصوصية من خلال كسر التسابق على إحراز درجات عالية في الامتحانات العامة لضمان الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي المتميزة، ويقلل، من ثم، من تكلفة التعليم .

أما فيما يتصل بإنشاء مؤسسات جديدة فمن الضروري، كمكون أساسي لنظم الاعتماد التي أشرنا إليها أعلاه، وضع مستوى نوعية مستهدف لمؤسسات التعليم العالي الجديدة وتطبيقه بدقة بحيث لا تضاف مؤسسات جديدة إلا إن كانت تساعد على تحسين جوهري في المستوى العام للنوعية ، خاصة من خلال تنافس مؤسسات التعليم العالي الجديدة والقديمة .

- إقامة نسق للتعليم العالي المتنوع، والمرن، والمواكب لاحتياجات التنمية، يستهدف إعداد أفراد قابلين للتعلم الذاتي والمستمر ، وقادرين عليه ، عوضا عن مجرد متعلمين، وأن يساهم عضويا في

الإطار 4-3 **كفالة نوعية جيدة للتعليم العالي**

إن المنافسة في عالم اليوم كثيف المعرفة تتطلب قوى عاملة عالية التأهيل ومتنوعة المعارف، وهذا بدوره يتطلب نسقاً للتعليم العالي على قدر عالٍ من الجودة يرسي دعائم النقد والإبداع ويزود خريجيه بالمهارات والمعارف التي تتلاءم مع متطلبات الأسواق شديدة التنافس.

ولمساعدة الدول العربية على تطوير نظمها التعليمية، شرع المكتب العربي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ برنامج رائد لتقييم نوعية التعليم العالي في الجامعات العربية.

ويهدف هذا البرنامج في مرحلته الاولى الى تقييم جودة تدريس مبحثي الحاسوب وإدارة الأعمال. وستتمكن الجامعات العربية من خلاله من الوقوف على مكامن القوة والضعف في نظمها التدريسية لهذين المبحثين، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة للإرتقاء بهما الى المستويات المطلوبة. كما سيؤدي البرنامج الى نشر ثقافة التقييم الذاتي في الجامعات العربية، ومن ثم ممارستها في تقييم مساقات أكاديمية أخرى باستخدام المقاييس والمعايير الدولية لذلك. كما سيقوم البرنامج بتطوير نظم إحصائية للبيانات الجامعية لدعم عمليات التخطيط الاستراتيجي في الجامعات. وسيشارك في البرنامج نحو 40 جامعة عربية في مختلف البلدان تمثل القطاعين العام والخاص.

نهضة المجتمع. ولهذا يتعين أن يكتسب التعليم العالي مقومين أساسيين: التنوع والمرونة، خاصة في الاستجابة لمقتضيات التغيرات السريعة محليا وعالميا .

ويستهدف التنوع تفادي أن تكون البرامج الأساسية لمؤسسات التعليم العالي القائمة نسخة متكررة من وثائق قديمة لا تتجدد. ويعني التنوع الاهتمام بمؤسسات التعليم العالي دون الجامعية، والإعلاء من قيمتها المجتمعية. ولكن التنوع يعني أيضا إنشاء وتعضيد، مؤسسات للتعليم العالي للأفراد مدى الحياة مثل الجامعة المفتوحة التي تتيح المجال للاستزادة من المعرفة ، بدءا من المقرر الواحد إلى الدرجات العلمية ، دون الالتزام بالنمط الجامعي الجامد القائم حاليا .

ويعني التنوع كذلك زيادة أهمية التعليم المتكرر طوال الحياة بالتعاون مع الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني الذي يفرضه التقادم السريع للمهارات التقانية في العصر الحالي. ويدخل في نطاق التنوع تعميق الوظيفة الإنتاجية لمؤسسات التعليم العالي، سواء كمصدر تمويل أو كمجال لتعميق الوظائف البحثية والتعليمية. وفي النهاية، يتطلب التنوع المؤسسي إنشاء مراكز البحث والتطوير ذات الاستقلال الذاتي، والقائمة على تداخل التخصصات، أو تعديها، وبالمشاركة الفاعلة مع قطاعات المجتمع الثلاثة.

وتعني المرونة، على مستوى الأفراد، حرية الخروج ثم العودة إلى مؤسسات التعليم العالي بأنواعها وفي مراحلها المختلفة. أما على الصعيد المؤسسي فتعني المرونة أن يخضع هيكل المؤسسات، والبرامج التي تقدمها، ومحتويات البرامج، للمراجعة المستمرة من قبل مجالس إداراتها بما يضمن سرعة استجابتها للتطورات العالمية والمحلية. وهذه إحدى ميزات التمثيل الرباعي في إدارة مؤسسات التعليم العالي.

في عصر كثافة المعرفة، يتعين أن يكون معنى الأمان للفرد والمجتمع على حد سواء، هو تأمين الفرصة لبزوغ المواهب في سني الطفولة، خاصة المبكرة.

الإطار 4-4 **جبران - الأطفال**

أن أبناءكم ما هم بأبنائكم ، فقد ولدهم
حنين الحياة إلى ذاتها ،
فبكم خرجوا إلى الحياة ، وليس منكم ، وان
عاشوا في كنفكم فما هم ملككم.
قد تمنحوهم حبكم ولكن دون أفكاركم ،
فلهم أفكارهم .
ولقد تتوون أجسادهم لا أرواحهم ،
فأرواحهم تسكن في دار الغد.
وهيهات أن تلموا به ، ولو في خطرات
أحلامكم .
وفي وسعكم أن تجتهدوا لتكونوا مثلهم ، ولكن
لا تحاولوا أن تجعلوهم مثلكم .
فالحياة لا تعود القهقرى، ولا هي تتمهل عند
الامس .
انتم الأقواس ينطلق منها أولادكم سهاما
حية .
والرامي يرى الهدف قائما على طريق
اللانهاية .
ويشدكم بقدرته حتى تنطلق سهامه سريعة
إلى ابعد مدى .
وليكن انحناء أقواسكم في يد الرامي عن
رضا؛
لانه كما يحب السهم الطائر، كذلك يحب
القوس الثابتة.

جبران خليل جبران ، النبي

استنبات المواهب في الطفولة المبكرة

الموهبة، هي في الأساس، استعداد للتميز والإبداع في مجال أو اكثر من مجالات النشاط الإنساني، وليس التفوق الدراسي إلا أحد هذه المجالات.

ولعل أكثر ما يفتقده الاطفال في البلدان النامية، خاصة في المجتمعات الفقيرة بها، هو تلك البيئة العائلية والمجتمعية التي تثري التجربة الحسية والوجدانية للأطفال بما يساعد على النمو السوي للمخ وبزوغ المواهب. أن فقر التجربة الحسية والوجدانية في سني الطفولة الأولى يئد المواهب في المهد.

وفي التغلب على هذه العقبات لبزوغ المواهب تكمن بداية العمل الجاد لتنمية المواهب في البلدان العربية. ويتفرع عن ذلك توجهان:

الأول: برنامج واسع الانتشار ، ومستمر ، لتعليم وتثقيف الوالدين، أو من يقومون على رعاية الاطفال حديثي السن غيرهما، على أساليب التنشئة الميسرة لبزوغ المواهب.

الثاني: أن تضمن الدولة، بمساعدة الفاعلين الاجتماعيين الاخرين، ألا يحرم طفل من فرصته في الموهبة بسبب فقر أسرته، ويتطلب ذلك اعتماد مفهوم إيجابي جديد لمسألة المساعدة الاجتماعية أو شبكات الأمان الاجتماعي. في الماضي كانت غاية هذه البرامج ضمنا الخبز وأساسيات الطعام ، أما في عصر كثافة المعرفة وتسارع تقادمها، فيتعين أن يكون معنى الأمان للفرد والمجتمع على حد سواء هو تأمين الفرصة لبزوغ المواهب في سني الطفولة، خاصة المبكرة.

لقد آن الأوان لان يتم إعادة صياغة النسق التعليمي بهدف حفز التعلم من اجل التفكير وتعضيده، وشحذ صنوف الذكاء المختلفة، وعلى التعرف على المواهب ورعايتها، مع إدخال برامج خاصة في المدارس لمجموعات لأطفال الذي يبدون موهبة واضحة، وليس عزلهم. ويتميز هذا التصور بتوسيع قاعدة استثارة المواهب، وصقلها حيث يتيح الفرصة لكل طفل في تبلور الموهبة التي يمكن أن يبرز فيها. مع اعتماد مبدأ تسريع الموهوبين في السلم الدراسي، عبر الصفوف وعبر المقررات.

وهناك حاجة لنشاطات تتعدى نطاق المدارس يأتي على رأسها تطوير مواقع لشحذ المواهب

(5) تعريب Virtual self-learning sites

وصقلها على شبكات الحواسيب (الانترنت والشبكات المحلية) خاصة باللغة العربية ، يمكن أن تتطور إلى مواقع تعلم ذاتي[5] خاصة بالموهوبين (وهذا هو المقابل الخلاق - في عصر المعلوماتية - لعزل الموهوبين في مدارس خاصة بهم).

لقد عرض هذا الفصل عددا من التوجهات والسياسات الاستراتيجية لبناء القدرات البشرية في البلدان العربية من خلال إنعاش نظم التعليم. وهذه النظم هي حجر الأساس الذي يجب أن تعتمد عليه المجتمعات للاستفادة استفادة كاملة من قدراتها البشرية. ويناقش الفصل التالي مجالا هاما جدا لتوظيف القدرات التي بنتها نظم تعليم تستجيب لمجتمع المعرفة في القرن الحادي والعشرين، نظم بحوث علمية وتطور تكنولوجي (بحوث وتطوير) بحوث تعمل كمولد للمعرفة ومستعمل لها، وتنمية تعمل كمستهلك للمعرفة، وتقانة معلومات واتصالات تعمل كقناة لنشرها.